

عقدنا مع أهالي بيروت

لنستعيد معاً دور مدينتنا الريادي

نتقدم بترشحنا عن دائرة بيروت الثانية في الإنتخابات النيابية لنعمل مع أهالي بيروت على استعادة دور مدينة بيروت الريادي بعدما فقدته نتيجة صراع النفوذ بين السياسيين، فغابت عنها صورة "لؤلؤة المتوسط" وبالتالي غابت عن لبنان صورة "سويسرا الشرق".

قد تبدو الطريق شاقّة وطويلة، لكنّ استرجاع بيروت لدورها الريادي ليس مستحيلاً. لا مكان لليأس في قلوبنا ولا يجوز أن نرضى بالبقاء على ما نحن عليه، فقد برهن أهل بيروت في غمرة الصعاب التي عاشوها عن قدرة غير مسبوقّة على التجدّد والتفوّق في شتى الميادين وشكّلوا عصب صمود الإقتصاد اللبناني نظراً إلى حبّهم للعمل والحياة.

نحن كلنا ثقة بأن أهل بيروت، إذا ما توافرت لهم الأطر المؤسّساتية والقانونيّة المناسبة، قادرين على استرجاع دور مدينتهم الرائد. لا ندعي أننا قادرين على إصلاح كلّ شيء أو أنّ بإمكاننا التعاطي في كلّ شيء، ولكننا من دون شكّ قادرين على المساهمة في إنشاء هذه الأطر من خلال خطوات أساسيّة تضع بيروت على طريق استعادة دورها الغالي على قلوب أهلها.

لذا جنّنا اليوم نتعاقد معكم يا أهل بيروت على الإلتزام بتحقيق عشرة أمور أساسيّة إذا انتخبتمونا نواباً عنكم.

1. في الأمن: نلتزم بالسعي الى أن يكون أمن بيروت حصرياً بعهدة ألقوى الامنية الشرعية، ونتعهد أننا سنتابع شكاوي المواطنين في هذا الموضوع مع السلطات الأمنيّة والقضائيّة المختصّة، ونسأل كل فتراخ في تطبيق القانون سواسية على الجميع.

2. في الأمور الحياتيّة اليوميّة: نُظهر الدراسات التي قامت بها مؤسّسات عالميّة ومدنيّة أنّ حجم الفساد في لبنان يصل إلى حوالي 5 مليارات دولار أميركي، الأمر الذي يربّب أعباءً لا تستطيع ماليّة الدولة تحمّلها، فتقوم عندئذ بتحميل المواطن هذا العبء من خلال زيادة الضرائب. ترتفع نتيجة ذلك، كلفة المعيشة وتساء أحوال المواطنين اليوميّة. لذا لن نتهاون مطلقاً مع من يرتكب الفساد بل نلتزم برفض كلّ تشريع لأية ضرائب جديدة على المواطنين ما لم تتخذ خطوات جديّة وفعّالة لمحاربة الفساد. ولا يغيب عن ذهننا فاتورة الكهرباء التي تسهم برفع أكلاف المعيشة اليومية للعائلة، من هنا ومهما كانت الحلول المركزية لمشكلة الكهرباء فلا بد من التشجيع على استعمال الطاقة الصديقة للبيئة على الصعيد المنزلي وعلى صعيد المؤسسات بما يساهم في خفض الكلفة على العائلة والكلفة على الإنتاج الذي تشتريه العائلة. في هذا الإطار سوف نبادر إلى إطلاق تشريعات ومحفّزات لاستعمال الطاقات البديلة على الصعيد الفردي بشكل أعم وأشمل مما هي عليه الحال الآن.

3. في المساحات والساحات العامة : رأينا في السنين السابقة تقلصاً واستباحة للمساحات الخضراء والشواطئ والمساحات العامّة، وتضييقاً على أهل بيروت في أبسط حقوقهم للإستفادة منها. لن نتهاون مع أي محاولة لتقليص هذه المساحات ولا مع أي تضييق على استفادة المواطنين منها، لا بل سنضع كلّ ثقلنا لتحسين ما هو متوافر منها وتوسيع ما يمكن توسيعه وتعميم استفادة أهل بيروت منها. كما أننا سنعمل لإيجاد تشريعات تسدّ الثغرات التي يتسلل من خلالها المتنفذون للإعتداء على ملك الناس العامّ.

4. في التلوّث وإدارة النفايات: تبلغ نسبة التلوّث في بيروت وفق دراسات جامعية أجريت عن المدينة نحو ضعفٍ النسبة المقبولة عالمياً - من قبل منظمة الصحة العالميّة - لذلك نتعهد باقتراح وتفعيل تشريعات تحفّز على استعمال الطاقة الصديقة للبيئة وبخاصة ضمن نطاق مدينة بيروت، ومنها على سبيل المثال لا الحصر إستعمال الطاقات البديلة للسيارات. لقد آن اللوان لوضع حدّ لسيطرة كارتلات النفط والمازوت على الحياة العامّة في لبنان. أما بالنسبة إلى إدارة النفايات فقد لا يكون متيسراً لمدينة محدّدة المساحة كبيروت سوى استعمال تقنيّات حديثة أسوة بمدن أخرى في العالم. لكن لا بدّ من السّهر على حسن إدارة هذه التقنيّات بحيث يكون هناك إشراف لهيئات عالميّة ومحليّة مشهود لها بالكفاءة في مجال حماية البيئة.

5. **في اختناق بيروت بالسير:** يشكّل اختناق بيروت بالسير عاملاً مسيئاً إلى تنمية الأعمال وخلق الوظائف فيها وهو يُضِرّ بإنتاجيتها الإقتصادية كما أنه يؤثر سلباً على حياة المواطن اليومية فيحرق أعصابه كلما أراد التنقل من مكان إلى آخر لذا نتعهد العمل لتنفيذ الأمور التالية:

- الأوتوستراد الدائري حول بيروت كي لا يضطر كل من يريد الإنتقال من نقطة إلى أخرى سواء في بيروت أو خارج بيروت الى المرور في قلب العاصمة.
- فتح شوارع بيروت للسير من خلال التنفيذ العاجل للمرائب العاقمة في بيروت خصوصاً أنّ عددًا منها ملحوظ في عدّة مخططات وُضعت للمدينة.
- إستحداث وتفعيل وسائل النقل العام وتشجيع المواطنين على استخدامها، على أن تكون صديقة للبيئة ويكون حجفها مناسباً لشوارع بيروت وأن يكون توقيت سيرها ومسارها محفزين للمواطنين لاستعمالها.

6. **في السكن:** تشكو بيروت اليوم من فقدان شبابها الذين لا يستطيعون السكن فيها جزاء غلاء الشقق وإيجاراتها، لذلك سوف نتقدّم بمشاريع قوانين تلزم البلديات في المدن الكبرى بتأمين وسائل سكن لابنائها وخصوصاً الشباب منهم بأسعار مقبولة تراعي قدراتهم الماليّة على مثال مدن أخرى في العالم، ضمن إطار مخطط توجيهي عام.

7. **في فرص العمل:** هجرة الشباب للعمل في الخارج همّ أساسي بالنسبة إلينا، لذا سوف نبادر إلى اقتراح قوانين تشجّع القطاع الخاص على فتح أبواب مؤسّساته للشباب طالبي العمل للمرة الأولى من خلال محفّزات شبيهة بتلك التي تطبّق في بلاد أخرى يعاني شبابها من قلّة فرص العمل. أمّا حقوق بيروت في الوظيفة العامّة فسنعمل على استعادتها لأنّ أولاد بيروت لا يقلون كفاءة عن أولاد المناطق الأخرى. وأخيراً وليس آخراً نرى من أهمّ واجباتنا منع تمدّد اليد العاملة غير اللبنانية إلى مجالات عمل لا يحقّ لها العمل فيها قانوناً وهي قد وصلت في الآونة الأخيرة إلى المجال الطّبي. لذا سوف نقترح مشاريع قوانين تشدّد العقوبات والضرائب على كل من يلجأ إلى يد عاملة غير لبنانيّة بحيث لا تستسهل المؤسّسات استبدال اليد العاملة اللبنانية بأخرى غير لبنانية.

8. **في توفير الدواء بأسعار مقبولة من اللبنانيين:** يعتبر المواطنون أنّ اسعار الدواء في لبنان تفوق الحدّ المعقول وبعضهم يقوم بشراء الدواء من الدول المجاورة، لذلك سوف نقترح أن يتمّ تسعير الدواء في لبنان من خلال المقارنة بالأسعار لهذه الادوية في تلك الدول، وفي ذلك حرص على تسهيل حصول المواطن على الدواء بأسعار معقولة وحرص على أموال وزارة الصحة والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

9. **في حقوق وتمكين المرأة اللبنانية:** على الرغم مما تحقّق في السنوات القليلة الماضية من رفع للاجحاف بحق المرأة فإنه ما يزال دون المرتجى. لا بدّ اذا من مواصلة الجهود في هذا الاتجاه من خلال انشاء مجلس وطني تمثيلي ودائم يضم جميع المعنيين بالموضوع من منظمات نسائية غير حكومية وحقوقية ومجتمع مدني والهيئات الدينية وممثلين عن القرار السياسي. يقوم هذا المجلس بمتابعة إصلاح القوانين وتعديلها واقتراح التشريعات الضرورية عملاً بمبدأ المساواة في الدستور اللبناني وللملائمة هذه القوانين مع الاتفاقيات الدولية التي وقع عليها لبنان.

10. **في عمل مجلس النواب:** التشريع يتطلّب تجاوباً من قبل النواب في المجلس النيابي كما أنّه يتطلّب سرعة ومواظبة في العمل كي لا تأتي النتائج متأخرة. نعيش اليوم في عصر السرعة ولا بدّ من أن ترى الطول سبيلاً إلى التطبيق بالسرعة اللازمة قبل أن تبطل الغاية أو الفائدة منها، لذلك سنسعى إلى أن يكون هناك تحديث في العمل التشريعي بالتعاون مع الجميع كي نطبّق على عملنا كنواتج معايير انتاجية تكون أعلى وأسمى من تلك التي تطبّق في القطاع الخاص لأنّ تقوية الدولة في لبنان لا تكون فقط بسنّ القوانين بل بسنّها وتنفيذها بالسرعة المطلوبة كي تأتي فاعلة ومؤثرة. كما سوف نشدد على وجوب اعتماد الشفافية عند التصويت على مشاريع القوانين.

هذه هي المواضيع التي نلتزم بها أمامكم يا أهل بيروت في حال شرفتمونا بانتخابنا نواباً عنكم وسوف نعود إليكم كلّ سنّة اشهر لإطلاعكم على التقدّم الذي يكون قد تحقّق بشأنها ونتشاور معكم حول الخطوات المقبلة على طريق استعادة بيروت لدورها الريادي.

الأستاذ عصام بشير برغوت - مرشح عن المقعد السنّي
الدكتور محمود كريدية - مرشح عن المقعد السنّي
المهندسة رنا الشميطلي - مرشحة عن المقعد السنّي
المحامية زينة منذر - مرشحة عن المقعد الدرزي
الأستاذ نديم قسطه - مرشح عن المقعد الانجيلي

المهندس فؤاد مخزومي - مرشح عن المقعد السنّي
العميد المتقاعد معروف عيتاني - مرشح عن المقعد السنّي
المهندس سعدالدين خالد - مرشح عن المقعد السنّي
الأستاذ يوسف محمد بيضون - مرشح عن المقعد الشيعي
الأستاذ خليل برمانا - مرشح عن المقعد الأرثوذكسي

تحية الى بيروت وأهلها الراندين
عاش لبنان